

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٠/٢٧٠

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، محمد الرجوب ، غريب الخطايبه

المميزان :- ١. حسان " محمد منير " إبراهيم الدرة

٢. " محمد منير " إبراهيم توفيق الدرة

وكيلهما المحامي شاهر كرزون

المميز ضده :- " محمد مروان " إبراهيم توفيق الدرة

وكيله المحامي الأستاذ رائد سمير خريس

بـ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٨ قُدم هذا التمييز للطعن في الحكم

المصدر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ((٢٠٠٩/١٨١٧٦)) فصل

٢٠٠٩/١١/١١ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية

حقوق عمان رقم ((٢٠٠٧/٢٧٣١)) فصل ٢٠٠٨/٩/٨ القاضي ((الحكم بإبطال

معاملات الانتقال رقم ٢٠٠٧/٦٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢ و٢٠٠٧/٢٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٩/١١

التي تمت على حصص المدعي في قطع الأراضي ذوات الأرقام ((٣٢٢٠ و ١٢٨٩

و ٢٧٤٨)) حوض ((٣٣)) المدينة إلى المدعي عليه الثاني والتي آلت له إرثاً من والده

المرحوم إبراهيم توفيق الدرة وإعادة تسجيل هذه الحصص باسم المدعي وتضمين الجهة

المستأنفة بالاستئناف الأصلي الرسوم والمصاريف ومبلغ ((٢٥٠)) ديناراً أتعاب محاماة

عن هذه المرحلة من التقاضي وتضمين المستأنف بالاستئناف التبعي الرسوم والمصاريف

ومبلغ ((١٠٠)) دينار أتعاب محاماة للخزينة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الاستئناف ... إذ أيدت بقرارها ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى ... حينما تطرقت محكمة البداية في قرار حكمها لبحث موضوع حجة التخارج ... وما ورد في مضمون تلك الحجة .

٢. أخطأت محكمة الاستئناف بتفسيرها للقاعدة القائلة ... بأن تكييف الدعوى من اطلاقات محكمة الموضوع ... حيث طبقت تلك القاعدة تطبيقاً خالفت به القانون ... فكان تطبيقها تطبيقاً غير صحيح وغير قانوني على موضوع هذه الدعوى .

٣. أخطأت محكمة الاستئناف ... عندما ذكرت على السطر رقم ((٢٥)) من الصفحة رقم ((٥)) من قرارها موضوع التمييز ((أن المدعى عليهما لم يقدم ... ما يفيد بأن البيع تم التصرف به بالثمن المناسب ... فيكون التصرف الذي قام به الوكيل مستوجب الفسخ)) لأن هذا القول مخالف للواقع .

٤. أخطأت محكمة الاستئناف ... بما توصلت إليه على السطرين الأخيرين ... من الصفحة رقم ((٥)) من قرارها ... من أن الحكم المستأنف جاء معللاً موافقاً لأحكام المادة ((١٦٠)) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

٥. أخطأت محكمة الاستئناف بتأييدها لقرار محكمة بداية حقوق عمان بالحكم بإبطال معاملات الانتقال رقم ٢٠٠٧/٦٤ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢ و ٢٠٠٧/٢٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ .

٦. بالتناوب ... فقد أخطأت محكمتا الموضوع ... بعدم تطبيقهما لأحكام المادة ((٢/٥٣)) من قانون البيئات ... والتي تجيز للمحكمة أن تفهم الخصم ... أن من حقه توجيه اليمين .

لهذا الأسباب يطالب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٩ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتضمنين الجهة المميزة الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

القرار

بمعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي مروان الدرة ((محمد مروان إبراهيم توفيق الدرة)) تقدم لدى محكمة بداية حقوق عمان بالدعوى رقم ((٢٠٠٧/٢٧٣١)) بمواجهة المدعى عليهم :-

١. " محمد منير " إبراهيم توفيق الدرة .
٢. " حسان " محمد منير " إبراهيم الدرة .
٣. مدير دائرة أراضي عمان بالإضافة لوظيفته .

للمطالبة بعدم نفاذ تصرفات الوكيل وبطلانها وإبطال معاملات الانتقال لقطع الأراضي الموصوفة بلائحتها مع الرسوم والمصاريف والأتعاب .

بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٨ حكمت المحكمة بإبطال التصرفات وإبطال معاملات الانتقال مع الرسوم والمصاريف والأتعاب .

بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٩ وفي القضية رقم ((٢٠٠٩/١٨١٧٦)) أصدرت محكمة استئناف حقوق عمان قرارها المطعون فيه المشار إليه في مستهل هذا القرار .

لم يرتض المدعى عليهما ((٢٠١)) بهذا الحكم فطعننا فيه تمييزاً للأسباب المبسطة في لائحة الدعوى .

وللرد على أسباب التمييز :-

وعن السبب الثالث ومفاده النعي على القرار المطعون فيه

الخطأ من حيث القول أن المدعى عليهما لم يقدم ما يفيد بأن البيع تم بالثمن المناسب فإننا نجد أن المميز لم يثر هذا السبب أمام الاستئناف ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمتنا مما يستوجب رد هذا السبب .

بالنسبة للسبب السادس المتعلق بعدم إفهام الخصم أي من حقه تحليف اليمين الحاسم إذا رغب بذلك .

وفي هذا فإن للمحكمة إفهام الخصم بهذا الخصوص إذا عجز عن إثبات ما يدعيه .

وبحالتنا فإن المدعى عليهما لم يدعيا شيئاً عجزاً عن إثباته بل استنفذا حقهما بتقديم ما لديهما من بينات الأمر الذي يجعل هذا السبب مخالفاً للواقع ومستوجب الرد .

وعن باقي أسباب الطعن الدائرة حول عدم اختصاص المحكمة بمثل هذا النوع من القضايا .

وفي هذا فإن الدعوى هي عدم نفاذ تصرف وإبطاله بسبب تجاوز حدود الوكالة والتصرف بصورة تلحق الضرر بالموكل .

وحيث أن التخارج هو في حكم البيع وأن الوكيل بالتصرف مقيد بتصرفاته بالحدود التي رسمها الموكل بموجب وكالته وبما لا يلحق به الضرر والغبن الفاحش .

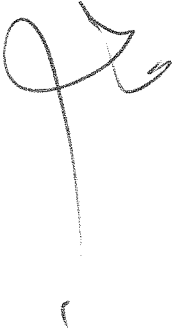
وحيث أن مثل هذا النوع من الدعاوى يعتبر من الدعاوى الحقوقية التي ينعقد فيها الاختصاص للمحاكم المدنية فإن ما ورد بهذه الأسباب يكون مخالفاً للواقع والقانون ويتعين ردها .

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي

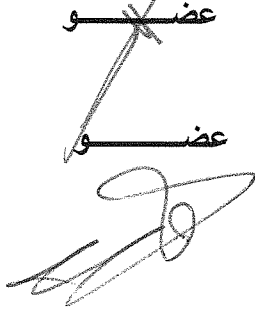
وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٩/١٢/٢٠١٠م

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق/أخ

